IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
المجلد 5 ، العدد 1 ، حزيران 2024

توزيع الثروات النفطية بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان وانعكاساتها على الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام 2003

م.د. سيران قاسم محمود [1]

المستخلص

تهدف الدراسة الى أن لموارد الطاقة (النفط والغاز) أهمية كبيرة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق ولاسيما الثروة النفطية لأنها تمثل المورد الرئيس للموازنة العامة للدولة ولاسيما بعد عام 2003 ودخول القوات الامريكية والمتعددة الجنسيات وتغيير النظام السياسي ووضع الحكومة العراقية المؤقتة والدائمية اسس ومرتكزات الطاقة الانتاجية النفطية وتطويرها على وفق الدستور العراقي النافذ لعام 2005 وتحديد اليات توزيع تلك الثروات بين المركز والاقليم والمحافظات المنتجة للنفط كقانون النفط والغاز والعقود المبرمة مع الشركات الاجنبية لاستثمار النفط ودفع عجلة التنمية نحو التقدم في المجالات كافة ، وان اليات توزيع تلك الثروات لها تداعيات خطرة على مستقبل النظام السياسي والاقتصادي في العراق.

الكلمات المفتاحية : الثروة النفطية، الاستقرار السياسي والاقتصادي، العدالة الاجتماعية، الشركات النفطية، الاجيال القادمة

انتساب الباحث
[1] الدائرة الادارية والمالية -مركز الوزارة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، بغداد، 10001

[1] siran.qasem@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : حزيران 2024

Distribution of Oil Wealth between the Central Government and the Kurdistan Regional Government and Its Implications for Political and Economic Stability in Iraq After 2003

Siran Qasem Mahmood [1]

Abstract

The aim of the study is that energy resources (oil and gas) are of great importance in the political, economic and social life in Iraq, especially oil wealth, because it represents the main resource for the state's general budget, especially after 2003, the entry of the US and multinational forces, the change of the political system, and the establishment of the temporary and permanent Iraqi government as the foundations and pillars of The oil production capacity and its development in accordance with the Iraqi constitution in force for the year 2005 and defining the mechanisms for distributing this wealth between the center, the region and the oil-producing governorates, such as the oil and gas law and the contracts concluded with foreign companies to invest in oil and push the wheel of development towards progress in all fields, and that the mechanisms for distributing these wealth have serious repercussions on the future of the system political and economic in Iraq.

Keywords: Oil wealth, political and economic stability, Social Justice, Oil companies, Future generations

Affiliation of Author
[1] Ministry of Higher Education and Scientific Research، Iraq, Baghdad

[1] siran.qasem@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: June 2024

المقدمة

ان هذا الموضوع يتناول امتلاك العراق للثروة النفطية ويعد من اغنى دول العالم بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص والتي بسببها عانت ولاتزال تعاني منها نتيجة السياسات والخطط والاستراتيجيات غير الصائبة المتخذة من قبل صانعي القرار فضلاً المشكلات السياسية المتمثلة بالحروب والخسائر البشرية الناتجة عنها والحصار الاقتصادي والوضع البيئي المتردي وانتشار الامراض والأوبئة لاستخدام الاسلحة والقنابل والمواد الكيماوية والتي تدهورت الاوضاع الصحية، وعاش الشعب العراقي اصعب الفترات قبل وبعد عام 2003 من تدني المستوى المعيشي وسوء

الاوضاع الامنية والاقتصادية والسياسية والصحية حتى بعد تغيير النظام السياسي واصدار الحكومات المتعاقبة قوانين ومرتكزات واسس قانونية ولاسيما فيما يخص (النفط) في الدستور العراقي النافذ لعام 2005 في النصوص الدستورية (110-111-112-115) وسوء توزيعها بين المركز مع الاقليم والمحافظات، بعد هذا التغيير اعلنت الحكومة العراقية وعبر وزارة النفط عن فرص استثمارية للشركات النفطية الاجنبية وجولات التراخيص للمنافسة على استثمار القطاع النفطي والاستفادة من خبراتهم وامكانياتهم الادارية والفنية ولزيادة وتطوير الطاقة الانتاجية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل القومي، اذ قدمت شركات أجنبية عدة للتنافس منها الامريكية والفرنسية والصينية ..الخ.

مشكلة البحث

تنبع اشكالية الدراسة من سؤال مركزي وهو:هل تلعب الثروات النفطية وتوزيعها داخل الدولة العراقية دورًا مؤثرًا في تحقيق استقرار النظام السياسي وعدالة توزيع الموارد الاقتصادية وعدم اتباع الحكومات المتعاقبة سياسة واضحة في استغلال الثروات النفطية وفق القانون فكان لها آثار على الجواني الاخرى ولا سيما الاقتصادية والسياسية ،وعبر السؤال المركزي تنبع أسئلة عدة فرعية وهي :

1- ما الثروات النفطية واهمية القطاع النفطي في العراقي ؟
2- ما آلية توزيع الثروات النفطية بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان ، وهل ولدٌ التوزيع أزمات ومشاكل بين الحكومتين ؟
3- هل ساهمت الثروة النفطية وتوزيعها في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وما مدى تأثيرها اذ انتجت الدولة العراقية ما يقارب (800) مليار برميل منذ عام 2003وهل حققت عدالة اجتماعية في ذلك؟
4- ما الاثار السياسية والاقتصادية لتوزيع الثروات النفطية في العراق وهل يتم تقديم الجانب السياسي أم الاقتصادي في استغلال الثروة النفطية ؟

أهمية البحث

اكتسبت الثروات النفطية أهمية كبيرة لأنها تعد الدعامة الاساسية للاقتصاد العراقي بصفتها المورد الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة من الايرادات ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ودورها في دفع عجلة الاقتصاد العراقي نحو التنمية والتطور فضلاً عن ذلك تمتلك الدولة احتياطات ضخمة والتي تشكل حوالي مايقارب(10%) من الاحتياطي العالمي.

فرضية البحث

تلعب الثروات النفطية دورًا مهمًا ومؤثرًا في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل العراق بعد عام 2003 اي كلما كان النظام السياسي اكثر استقرارًا وآمنًا وقائمًا على اسس العدالة الاجتماعية وتوزيع عادل للثروات كلما شجعت الشركات النفطية الاجنبية للاستثمار لان الاخيرة تستثمر رؤوس اموالها وتعمل على ضمان مصالحها في ظل بيئة مستقرة وآمنة والعكس صحيح وبالتالي تؤدي الى تحقيق عدالة اقتصادية واستقرار اقتصادي وسياسي ، وكلما كانت ادارة رشيدة وناجحة في توزيع الثروات النفطية ممكن ان يفضي الى تطوير وتعظيم تلك الثروات.

هدف البحث

إن ما تملكه الدولة من ثروات نفطية وخيارات بديلة يمكن النهوض بالقطاع النفطي وتحقيق مستويات عالية من الانتاج وتحقيق استثمار عبر الامكانات والاستفادة من الخبرات الاجنبية عبر الشركات النفطية ، فضلا عن حل المشاكل والقضايا بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان بإقرار قانون النفط والغاز.

المبحث الاول : الاهمية الاستراتيجية للثروة النفطية في العراق

للقطاع النفطي دور كبير ومهم في الاقتصاد العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية في تمويل المشاريع وازدادت هذه الاهمية لتصبح الممول الرئيس للموازنة العامة والتنمية اصبحت مرهونة بالإيرادات النفطية، وانخفضت المشاريع الاستثمارية تدريجيا بعد ثمانينيات القران الماضي بسبب انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة الحروب والمشاكل التي مرت بها الدولة وفرض الحصار الاقتصادي لكن بعد عام 2003 تصاعدت ايرادات الدولة نتيجة تغيير نظام الحكم وارتفاع اسعار النفط ،وساهم هذا التصاعد في تنشيط القطاعات الاقتصادية كالصناعية والزراعية والتجارية وغيرها من القطاعات[1] (الشندي: ص23، 2011).

المطلب الاول : ماهية الثروة النفطية في العراق ومميزاتها

يعد النفط العراقي من أفضل انواع النفط في العالم وذلك لما تتماز به من مواصفات عدة وكلف انتاجية التي تعد هي الادنى على مستوى المنطقة وذا قدرة انتاجية عالية والاطول عمرا واحتياطات

ضخمة ، ويمكن بيان اهمية النفط العراقي عبر تمتعها بإيجابيات ومـميزات كثيرة منها [1] (الشندي: ص24، 2011):

1- **الاحتياطات الضخمة** : تختلف تقديرات مستوى الاحتياطي النفطي العراقي بسبب عدم استكشاف عمليات التنقيب والمسح جميع الاراضي العراقية ،بالوقت الي يكون فيها حجم الاحتياطات النفطية في تزايد مستمر اذ تشكل حوالي (10%) من حجم الاحتياطي العالمي ولا سيما في المناطق الغربية الي اكتشف فيها احتياطي يقدر حوالي (100) مليار برميل وفي اقليم كردستان حوالي اكثر من (45) مليار برميل وبذلك يكون العراق ثاني اكبر احتياطي في العالم بعد السعودية [2] (المعموري: ص11 ،2005)، يمتلك العراق تقديرات احتياطية نفطية ضخمة وعلى وفق التقارير السنوية لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول اوبك من الممكن أن يبلغ قدر الاحتياطي العراقي من النفط تقريبا اكثر من(145) مليار برميل من بعد عام 2015 وفي تزايد مستمر وقد تصل الى (200) مليار برميل [3] (النداوي : ص11 ،2009).

2- **الكلف الانتاجية المنخفضة** : أن كلف استخراج النفط العراقي هي الادنى على مستوى العالم سبب وقوع حقول النفط على اليابسة وفي مناطق يابسة سطحية وغير عميقة ولا تحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة ومعظم الحقول كبيرة جدا، وتنماز خطوط نقل النفط بسهولة ارتباطه بالخليج العربي والبحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط اذ يمكن استخراج برميل نفط واحد بكلفة (1,5) دولار امريكي في حين تصل كلفة استخراج النفط للبرميل الواحد في اماكن اخرى الى اكثر من(10)دولارات كما ذلك في حقول نفط تكساس الامريكية تكلف من (24-33) دولار وفي روسيا تبلغ تكلفة ما بين (5-9) دولار [4] (اوبك، 2020).

3- **طاقة انتاجية عالية** : تعد الابار العراقية في مقدمة الآبار العالمية سواء على مستوى أوبك أم على العالم بأنها ذات قدرة انتاجية عالي ويمكن بيان ذلك عبر تدفق النفط في الابار الواقعة في المنطقة الجنوبية ، وبعد عام 2003 اخذت الطاقة الانتاجية بالتراجع بسبب الاوضاع الامنية وتغيير النظام السياسي آنذاك وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبعد عام 2005 اخذ الانتاج بالارتفاع نتيجة تحقيق استقرار نسبي ولكن بعد عام 2006 شهدت الطاقة الانتاجية بالانخفاض نتيجة سوء الاوضاع الأمنية والسياسية واعمال التخريب في المنافذ التصديرية والمنشآت النفطية فأثر سلبا على مستويات الانتاج النفطي [5] (الجلبي : ص11 ،2005)، وبعد ارتفاع مستوى الانتاج النفطي تدريجيا نتيجة العقود الاستثمارية في القطاع النفطي واستقرار الامني والسياسي اي ارتفاع مستوى انتاج النفطي مرتبطة بالأوضاع الامنية والسياسية لان في ظل عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية ينخفض مستوى الإنتاج والعكس صحيح .

4- **الايرادات المرتفعة** : ازدادت الايرادات النفطية بشكل كبير تدريجيا بعد عام 2003 وذلك بسبب رفع العقوبات والحصار الاقتصادي التي كان مفروضا على الدولة العراقية بعد حرب الخليج الثانية ،اذ رفع الحظر عن تصدير النفط والتي ادت الى زيادة ارتفاع الصادرات النفطية في العراق باستثناء عام 2008 خلال مدة الازمة المالية العالمية وفيما بعد واصلت الايرادات بالارتفاع مرة اخرى [6] (عبد الرضا،مشاري :ص26 ،2016)، وللعوائد النفطية دور بارز في جذب الاستثمارات عبر حساب سعر البرميل الواحد المستخرج من الاحتياطي النفطي وبأقل تكلفة فيصبح الربح الاجمالي بمستويات عالية وهه الارباح تستقطب الدول وشركاتها للتنافس لحصول على موطئ قدم في استثمار الطاقة الانتاجية للنفط العراقي .

5- **طول العمر الافتراضي للاحتياط النفطي** : أن تأخر العمر الافتراضي للنفط هي من المؤشرات والمعايير ذات اهمية كبيرة من الناحية السياسية والاقتصادية اذ انها توفر الامن السياسي في ظل الامكانات المتناقضة والمحدودية للاحتياطات النفط العالمية ولا سيما في ظل تزايد انتاج النفط الخام ومن ثم الاستهلاك ، ومن ناحية اخرى تؤمن مصدر النقد الاجنبي لأطول مدة ممكنة وللدول التي فيها مدة نضوب النفط أطول، وبذلك يعد النفط العراقي صاحب اطول عمر افتراضي للاحتياط النفطي في العالم فتقدر العمر الافتراضي حوالي(164)سنة في عام 2006وبذلك هي اطول الاعمار الافتراضية في دول اوبك فحقق العراق ثاني اكبر معدل نمو مركب للعمر الافتراضي للمدة من (1990-2006) [7] (الفتلاوي، الزبيدي: ص58، 2007) ، فضلا عن ذلك هناك مميزات اخرى للنفط العراقي كغزارة انتاج الابار النفطية .

المطلب الثاني : الثروة النفطية في العراق بعد تغيير عام 2003

كان العامل الابرز لدخول القوات الامريكية الى العراق هو لفرض الهيمنة الاقتصادية والتي تكون مرتبطة بالهيمنة الامريكية على الدولار عبر النفط الخام والمحافظة على القدرة الانتاجية النفطية في العراق ، فكانت الفكرة الاساسية للولايات المتحدة الامريكية

قائمة على اساس اعتبار العراق الحجر الاساس في المنطقة وانها محيطة بالعراق من كل الجهات اذ تمتلك الولايات المتحدة الامريكية قواعد بشكل دائرة كاملة تبدأ من الخليج الى افغانستان وباكستان ومن ثم اوزباكستان ومن ثم تركيا واسرائيل والاردن ومصر والسعودية فالعراق يشكل مركز قلب الشرق الاوسط من وجهة نظر امريكية [8] (سلمان ،الصاحب: ص358 ،2008)، فضلاً عن الاهمية الاستراتيجية والجيوبولتيكية وموقعها الجغرافي وثرواتها فتعمل القوات الامريكية للحفاظ على مصالحها العليا واهدافها في المنطقة ولاسيما الاقتصادية، وكانت تتمثل مراحل انتاج وتوزيع الثروات(النفط والغاز) في العراق بعد التغيير عام 2003 بثلاث مراحل وهي:

المرحلة الاولى :المرحلة الانتقالية ما بين عام 2003 -2004

أصدرت ادارة الحاكم المدني الامريكي (بول برايمر) على العراق عددًا من القوانين والقرارات فيما يخص الاستثمار في الاقتصاد العراقي للقطاع النفطي ومنها قانون رقم (36) عام 2003 والذي اكد خفض الضرائب على الشركات الاجنبية بنسبة من (45%-15%) ورفع القيود على نقل الارباح الى خارج الدولة [9] (الهي جانه: ص42 ،2004)، وفيما بعد سن قانون الاستثمار المرقم (13) لعام 2006 وبعدها نظام الاستثمار المرقم (2) لعام 2009 اذ بموجب هذا القانون منح المستثمر سواء كان فرداً ام شركة عراقية كانت ام اجنبية في قطاع النفط والغاز وتقديم اعفاءات لمدة (10) سنوات من اعفاء الرسوم الكمركية وضريبة الدخل وجواز ايجار الارض للمستثمر لمدة قد تصل الى (50) عام ، في حين أن استثمار القطاع النفطي العراقي كانت عبر منح خمس شركات عالمية عقود وهي:(شركتان بريطانيتان هما شر الملكية والبريطانية للبترول-وشركتان امريكيتان هما (تشفيرون تكساس واكسون موبيل - وشركة فرنسية هي توتال فينا الف).

المرحلة الثانية : الثروات والموارد النفطية في الدستور العراقي النافذ لعام 2005

صدر الدستور العراقي في عام 2005 وتضمنت مواد دستورية خاصة بالثروات وموارد النفط والغاز وآلية توزيعها وفقاً للمواد (110-111-112-115) وهذه المواد حددت الجهات المالكة للنفط وتوزيعها وفق القانون والدستور، وفي نص المادة (110) حددت الصلاحيات الحصرية للسلطات الاتحادية دون تحديد صلاحياتها في تحكم وتوزيع الثروات النفطية .

وفي نص المادة (111) والتي نصت على :(النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات) [10] (قانون الدولة العراقية : رقم 36، 2003)، اذ تبين نص المادة بأن النفط والغاز هو لكل الشعب العراقي بدون تجزئة وليست ملكاً لجهة معينة ولا يحق التصرف بها من جهة معينة والتي لهم حق التصرف هم فقط ممثلو الشعب العراقي، وفي المادة (112) اولا: نصت على أن : (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة....) ، وثانياً (تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروات النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي...) [11] (الدستور العراقي، 2005)، بينت المادة ان الاستثمار مفتوح بكل اشكاله سواء كان (محلية–حكومية-خاصة–اجنبية) وان الحكومة الاتحادية تشارك حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة بإدارة النفط والغاز من الحقول الحالية ولم يذكر القانون الحقول المستقبلية التي من الممكن اكتشافها وما تحتويه من احتياطات كبيرة ، وفي نص المادة (115) حددت صلاحية الحكومة المركزية والاقاليم اذ نصت على :(كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات المشتركة الاخرى بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حال الخلاف بينهما) [12] (الحلفي: ص100 ،2008)، وما زالت الخلافات قائمة لغاية الان بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان حول المستحقات المالية وعقود الاستثمار النفطي نتيجة الاخفاق في تفسير النصوص الدستورية لمنح الصلاحيات.

المرحلة الثالثة : قانون النفط والغاز

قانون استثمار النفط والغاز هو ادارة الثروات لتغطية احتياجات الدولة عبر ادارة رشيدة وسلطة حاكمة تقوم بدور المنظم والمراقب لتحقيق المصالح العليا للدولة، فأثارت مسودة القانون جدلاً واسعاً بين الاوساط الشعبية والاحزاب السياسية والقوى وخبراء النفط العراقية لإقراره والمصادقة عليه وذلك لأنها تعد عامل اخلال بسيادة الدولة العراقية وتهديده استقرار السياسي تمهد لسيطرة شركات النفط العالمية على الدخل القومي الرئيس ولا مركزية العمليات النفطية فضلاً عن خطر يهدد خطط التنمية للأجيال القادمة في المستقبل، اذ في مشروع مسودة قانون النفط والغاز بعض الملاحظات: نص المادة (3) فق4 نصت على : (التوسع في

استخدام الجهد المباشر في القطاعين العام والخاص العراقي والاجنبي) وفي المادة (6) فق 5 نص على وجود (شركة النفط الوطنية) وفي الوقت ذاته لم يصدر أي قانون لتشكيل هذه الشركة ومبررات عدم تشكيلها هو بعد صدور قانون النفط والغاز [13] (المعموري،الجبوري: ص50، 2011).

واشارت المادة (13) الى مشاركة (شركة النفط الوطنية) التي لم يتم تشكيلها تتولى المشاركة في عمليات الانتاج والتنقيب والتطوير نيابة عن الحكومة في الحقول والرقع الاستكشافية ، فكيف تقوم الشركة منافسة بمعدات تقليدية وامكانات محدودة مع شركات عالمية ذات قدرات وامكانات وتقيات عالية ومستلزمات وادوات فضلاً عن خبرات فنية وادارية وقانونية [14] (دراسة: قانون النفط والغاز، 2008)، وتجاهل القانون عدد من القوانين التي تمس الثروة النفطية.

أن السياسة الدولة العراقية بعد عام 2003 اتجهت نحو زيادة الطاقة الانتاجية النفطية وذلك لتسديد الديون المتراكمة من جهة ولعمليات اعادة اعمار البنى التحتية من جهة اخرى ، وفيما بعد لجأت الدولة الى توقيع العقود وجولات التراخيص مع شركات نفطية للاستثمار والذي عد المورد الرئيس للدولة ، ومنذ ذلك الوقت وبدأت الخلافات والمشكلات بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان منذ اقرار الدستور العراقي النافذ لعام 2005 حول ادارة وتوزيع (ملف النفط والغاز) بعد أن قامت حكومة اقليم كردستان تصدير النفط من الحقول النفطية في المحافظات التابعة لها والذي آثار حفيظة وسخط ومعارضة لدى الحكومة العراقية وبشكل خاص بعد ابرام حكومة الاقليم الاتفاقيات والعقود مع شركات نفط اجنبية ومد خطوط وانابيب نفط عبر دول الجوار.

استمرت الخلافات بين الطرفين حول ادارة الحقول النفطية بل وتأزمت ولا سيما ما يخص حصة الاقليم من الموازنة العامة الاتحادية السنوية للدولة واقناع حكومة بغداد عن صرف رواتب موظفي الاقليم لعدم التزام حكومة الاقليم بالاتفاقيات الخاصة بالجانب النفطي وواردات المنافذ والمعابر الحدودية على مر السنوات السابقة ، وعلى الرغم من طرح مسودات عدة لقانون النفط والغاز منذ عام 2007 ، ولكن لم تقر وتشرع لحد الان في مجلس النواب العراقي نتيجة الخلافات على بنودها بين الطرفين [15] (جواد، حسين: 11، 2022).

المبحث الثاني : طبيعة العلاقة بين الثروات النفطية والاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق

ترتبط استثمار الثروات النفطية بالاستقرار السياسي والاقتصادي اذ تؤثر وتتأثر بها فكلما كانت الاوضاع السياسية اكثر استقرار عبر مؤسسات سياسية قادرة مؤثرة وفاعلة وحسن سلوك القائمين على مراكز صنع القرار في ادارة الدولة ومناخ مهيأ ومناسب للاستثمار كلما زادت الطاقة الانتاجية وتحقق مستويات عالية من الاستثمار وتنمية اقتصادية فضلا عن زيادة الدخل ومعدل لفائدة وسعر صرف ثابت ضمن مرتكزات بيئة اقتصادية مستقرة وآمنة .

المطلب الاول : ماهية الاستقرار السياسي والاقتصادي والثروات النفطية للاجيال المقبلة

الثروات النفطية هي من حق العراقيين وضرورة قيام الحكومة بدورها في تنظيم ومراقبة انتاجها وتوزيعها ولا سيما النفط لضمان حقوق الاجيال المقبلة ، وبيان مدى تأثيرها على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وان توزيع الثروة هو عائدات النفط التي توضع في الخزينة العامة للدولة ويتم توزيعها على السكان وفقاً للدستور العراقي النافذ لعام 2005 بشكل عادل ومنصف بين جميع ابناء الشعب العراقي ، ومن المسائل المهمة والتي لاقت صدى كبيرًا على المستويات المحلية والوطنية والدولية هو حقوق الاجيال القادمة وضمان حقوقهم في الثروات النفطية والتي تم تأكيدها في العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية وضرورة تضمينها في التشريعات والقوانين الدستورية للدولة ولضمان تلك الحقوق وعدم استنزافها والحفاظ عليها للأجيال القادمة لان الثروات قابلة للنضوب والاخيرة تعد من الركائز الاساسية لقوة الدولة[16] (شطيب: 30، 2013).

هناك تعاريف عدة للاستقرار السياسي والاقتصادي وعلى المستويات كافة ومنها [17] (مجيد،جراح: 44، 2016).

الاستقرار السياسي : هو عدم استخدام العنف وتغيير السريع المتخبط لأغراض سياسية ولجوء الجماعات والقوى السياسية الى اساليب دستورية في حل الصراعات ومدى قدرة مؤسسات النظام السياسي الاستجابة للمطالب المقدمة اليها والتي تكون نابعة من البيئة الداخلية والمنعكسة على البيئة الخارجية للنظام السياسي، اما عدم الاستقرار السياسي: هي عدم قدرة النظام السياسي على التعامل بعقلانية مع الازمات والمشاكل التي تواجهها الدولة وضعف قدراتها على ادارة تلك الصراعات القائمة في المجتمع في ظل استخدام النظام العنف السياسي وسوء استخدام السلطة من قبل اصحاب القرار.

لذا يمكن بيان ان عدم الاستقرار السياسي هي حالة من التخبط وغياب الانضباط في ظل تزايد العنف السياسي وضعف اداء وقدرة النظام في السيطرة على الاوضاع ومن ثمّ لها تداعيات واثار على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والامنية، والمستثمر الاجنبي يبحث عن بيئة سياسية مستقرة وآمنة وإذا كان هناك استقرار سياسي شجعت الشركات الاجنبية المستثمرة على التنافس لكسب العقود النفطية وكانت الدولة تعاني من فوضى وعدم استقرار سياسي يكون لها تداعيات في فقدان ثقة المستثمر الاجنبي بالنظام والنفور وعدم بقائهم في الدولة .

في حين أن الاستقرار الاقتصادي: هو التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية في ظل تفادي التغييرات على المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل النمو الحقيقي للناتج القومي[18] (السعدي:480، 2019)، تتميز السياسة الاقتصادية في العراق ولا سيما بعد عام 2003 ب: زيادة البطالة وتراجع معدلات النمو وتفشي الفساد وانتشار الفقر وتدني مستويات المعيشة والقروض الخارجية وزيادة معدلات الدين العام ، اذ تتجاهل الدولة مسؤولياتها في استثمار الثروة النفطية لزيادة النمو الاقتصادي ولتقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية والعمل على اعتماد التنويع الاقتصادي،ولم تؤدي الحكومات المتعاقبة دورها الحقيقي في الارتقاء بالمجتمع ومكانة الدولة في تلبية المصالح العامة ولا سيما الاقتصادية على الرغم من امتلاكها الثروة النفطية والطاقات الانتاجية العالية واستثمارها في رفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية للمجتمع[19] (السعدي: 464، 2017)، ومنذ عام 2014 مرت الدولة العراقية بأحداث واوضاع صعبة أثرت على مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي ومنها :

1- دخول تنظيم داعش الارهابي عام (2014-2017) الى محافظة الموصل ومساحات واسعة من المحافظات الاخرى وسيطر عليها سوء الاوضاع الامنية آنذاك بالتزامن مع خلق ازمة مالية في ظل انخفاض معدلات الصادرات النفطية والتكاليف العسكرية الباهظة لدحر ومكافحة الارهاب .
2- زيادة المديونية الخارجية والقروض (2017-2019)وذلك لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وفق اتفاقية مع صندوق النقد الدولي (اتفاق الاستعداد الائتماني) .
3- مسودة مشروع قانون النفط والغاز وموافقة البرلمان عليه في (2018/5/23) قانون (شركة النفط الوطنية العراقية) والذي سلب من الدولة قوة الاستثمار للريع النفطي عبر منحها الادارة لشركة حكومية لم تشكل اصلا في ظل خلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان .
4- التداعيات السياسية والاقتصادية لاستفتاء انفصال اقليم كردستان عن العراق في (2017/9/26) .
5- نتائج الانتخابات البرلمانية العامة في (2018/5/12)وخلق ازمات في ظلها منها تشكيل حكومة جديدة في ظل الاوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة نوعا ما وهيمنة اصحاب القرار ذاتهم على مراكز القرار والامتيازات لهم دون غيرهم.
6- التظاهرات والحركات الاحتجاجية منذ عام 2015 والمطالبة بتحسين الاوضاع العامة والخدمات وتغيير السياسات الحكومية والقضاء على الفساد الاداري والمالي المتجذرة في مؤسسات الدولة .

وعلى الرغم من الازمات والمشكلات السابقة الا ان الحكومة استطاعت من تجاوز بعض منها ، اذ قامت القوات المسلحة بدحر تنظيم داعش الارهابي وتحرير الاراضي العراقية وتجاوز ازمة استفتاء اقليم كردستان ولكن تعمق بعض الازمات وعدم قدرة الحكومة على احتوائها وحلها في ظل زيادة البطالة تراجع النمو وانتشار الفقر وتراجع مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وتلكؤ اعادة اعمار المناطق المتضرر وبقاء الاعتماد على الصادرات النفطية وسوء بيئة الاستثمار[20] (الجبوري:12، 2023).

لذا فالاستقرار الاقتصادي هو الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وخفض معدلات البطالة والتضخم واستقرار اسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات وتجاوز الازمات في ظل تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي ، فتعمل الشركات النفطية المستثمرة في البلدان ذات الاستقرار الاقتصادي لتؤمن مصالحها عبر اعتماد سعر نفط عالمي منخفض وانخفاض كلفة الانتاج وبيئة آمنة ومستقرة اقتصادياً .

المطلب الثاني : تقاسم الثروات النفطية وتأثيرها على الاستقرار السياسي والاقتصادي

يمتلك العراق ثروات نفطية هائلة ولكن لغاية الان يعاني من سوء ادارة وتوزيع الايرادات ولا سيما الثروة النفطية من قبل صانعي القرار أو ممن هم في مراكز القرار على المستويات كلها ومبين ذلك عبر الاحصائيات والبيانات للإيرادات النفطية السنوية العائلة بعد عام 2003 من جهة ومن نصيب الفرد من تلك الايرادات والتناسب فيما بينهم ومقارنتها بمستوى الخدمات المقدمة والاعمار والتطور والتنمية من جهة اخرى أدى الى تفشي الفساد وتدني

مستوى القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية[21] (الطاقة : موقع ،2022).

تقوم وزارة النفط عبر شركة تسويق النفط (سومو)[22] (موقع: وزارة النفط،2022)، أشعار كل الشركات النفطية العالمية المستوردة للنفط الخام وتجهيزها والتعاقد معها ، وبعد الخلافات مع حكومة اقليم كردستان اتخذت الحكومة المركزية (وزارة النفط) عدد من الاجراءات ورسائل للشركات العالمية لفرض سيطرتها وادارتها للحقول النفطية والتعاقد واستثمار النفط من خلالها وليست بمعزل عنها وتحجيم دور حكومة اقليم كردستان في عقد اتفاقيات وجولات تراخيص والرجوع الى الحكومة المركزية ومنها[23] (صالح:25، 2021):

1- عمل الحكومة المركزية على فتح مكاتب لشركة (سومو) في الاقليم لتوقيع عقود مع الشركات النفطية العالمية والسيطرة على صادرات الاقليم ، وهذا ما يرفضه الاقليم .
2- ابلاغ الحكومة المركزية الشركات النفطية العالمية عدم التعامل مع وزارة الموارد الطبيعية في اقليم كردستان وعدم شراء النفط من حقول الاقليم وبخلافه سترفع شركة (سومو) دعوى قضائية ضد الشركات التي تعمل العكس.
3- تبليغ شركة (سومو) للشركات المشترية للنفط من الاقليم ضرورة تسديد المبالغ المترتبة نتيجة فروقات اسعار نفط الخام المصدر اليهم من قبل وزارة الموارد الطبيعية نتيجة ارتفاع الاسعار الرسمية المعلنة من قبل شركة (سومو) بالاستناد الى تواريخ البيع والشراء.
4- تنسيق بين وزارتي النفط والخارجية لإعداد رسالة ترسلها الى خارجيات دول العالم عبر سفاراتهم توضح عدم شرعية التعامل مع وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم بصيغة مستقلة.
5- ابلاغ شركة (سومو) لكل الشركات النفطية المتعاقدة مع وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم ببطلان عقودها واعادة النظر في وضعهم استناداً الى قرار المحكمة الاتحادية ولا تتحمل تلك الشركات التبعات القانونية اذا استمرت عقودها، وابلاغ تلك الشركات بتوقف اعمالها ونشاطاتها.
6- ابلاغ الحكومة التركية بعدم استيراد النفط الخام من حقول الاقليم وبخلافه تتحمل الحكومة التركية التبعات القانونية والمالية .
7- التنسيق بين وزارتي النفط والمالية والبنك المركزي بحجز العوائد المالية وتجميدها في المصارف التي اودعت فيها عوائد بيع النفط الخام المنتج من حقول الاقليم استنادا الى قرار المحكمة الاتحادية ، وايقاف تسديد المبالغ الى حكومة الاقليم عن مستحقاتها الشهرية وعدم تضمين تلك المستحقات في الموازنة العامة الاتحادية .

لقد تأزمت عملية ادارة وتوزيع الثروة النفطية والإيرادات بين الطرفين وما زالت قائمة سنوياً عند اقرار الموازنة العامة الاتحادية ، اذ في عام 2020 وقفت الحكومة المركزية رواتب موظفي الاقليم ولم يستطع الاقليم من دفع رواتب موظفيها سوى لثلاثة اشهر وازداد حجم ديون الاقليم وتأخر دفع مستحقات النفطية للشركات من قبل الاقليم[24] ، وفي 2022/2/15 اصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكم بعدم دستورية قانون النفط والغاز الخاص بحكومة اقليم كردستان لعام 2007 والتي تم تنظيم صناعته واستخراجه من قبل الاقليم بعد عقدها مع العديد من الشركات النفطية ولكن حكومة الاقليم رفضت قرار المحكمة الاتحادية [25](عيد: موقع،2023) .

وتتمثل الاهمية الاقتصادية لقانون النفط والغاز بمسؤولية ادارة الحقول النفطية مناطة بشركة النفط وطنية تحت اشراف حكومة بغداد لكن الخلافات بين بغداد واربيل على ادارة حقول اقليم كردستان حال دون التصويت عليها وتم ترحيله مرات عدة خلال الدورات البرلمانية السابقة وعدم ادراجها ضمن التشريعات والقوانين في مجلس النواب العراقي، والهدف من اقرار القانون هو لتوزيع الثروات بشكل عادل ومتساو بين جميع مكونات الشعب العراقي والتعاون والتنسيق ووضع السياسات الاتحادية والتخطيط والاشراف وتحسين الكفاءة التشغيلية لإنتاج البترول وضرورة قيام شركة النفط الوطنية العراقية بالتنسيق مع الاقليم والمحافظات المنتجة لضمان فاعلية التنسيق بين هذه الجهات ومشاركة مستثمرين محليين ودوليين وتحديث الخبرات الوطنية في القطاع النفطي وتشجيع القطاع بصورة مباشرة وغير مباشرة ودعمه، وما زالت المباحثات والمفاوضات مستمرة ولم يحسم موضوع النفط والغاز لأنه مرتبط بالموازنة العامة الاتحادية العامة اذ على الجانبين تقديم التنازلات للوصول الى حل للازمة وفي حال استمرارها سيؤثر سلباً على مستقبل الدولة العراقية ولا سيما الاوضاع الاقتصادية والسياسية ويعرقل عملية النمو والتقدم .

وان اقرار قانون النفط والغاز سيحل غالبية المشاكل بين بغداد وأربيل والتي امتدت منذ عام 2007 والقانون الاكثر المثير للجدل وسبب عدم تمريره داخل البرلمان سبب صراعات ومشاكل واقراره سيكون بمنزلة مقدمة حل للخلافات بين الطرفين ومكملاً للاتفاقيات ، إذ إن القانون يشمل مسؤولية ادارة وتنظيم الحقول النفطية للدولة وكذلك يضمن حقوق المحافظات المنتجة للنفط ولا سيما في الوسط والجنوب ويتضمن تسليم الاقليم الواردات النفطية الى الحكومة الاتحادية وايداعها في الخزينة العامة للدولة .

ويتم توزيع الثروات النفطية على مستويات ثلاثة داخل الدولة العراقية وهي (مستوى الفرد والمحافظة الاقليم-والمحافظة)، على مستوى الفرد في الدول الاخرى الفرد له حصة من الثروات الطبيعة أما في العراق فلم يصدر توزيع عينية وبقاء الدولة مسيطرة على القطاع الخاص وعدم منحها للأفراد واقتصارها على المؤسسات الحكومية والشركات الاجنبية المعنوية ولم ينفع الفرد بأي شيء ، والتوزيع بين المحافظات تمثل بانعدام العدالة في توزيعها لعدم رغبة الدولة في تطبيق فتوجهت الدولة الى البتر ودولار بنسبة (5%) من النفط تعطى للمحافظة المنتجة كالبصرة وبعد عام 2011 وبذلك تصبح للمحافظة تخصيصات مالية اضافية فضلا عن حصتها من الموازنة .

وبما ان الدولة العراقية تشهد فترات انتخابات برلمانية كل اربع سنوات عبر تطبيق التجربة الديمقراطية فأن هذا يثير مخاوف الشركات الاجنبية للاستثمار في القطاع النفطي وتعاقدها مع وزارة النفط (سومو) بسبب عدم استقرار الاوضاع الامنية والسياسية اذ هناك بعض الشركات فازت بجولات التراخيص في الدورات البرلمانية الاولى من الحكومات السابقة لكنها لم تدخل الى العراق بسبب مخاوفها من سوء الاوضاع الامنية ، لذا فتأثير توزيع الثروات على الجانب السياسي يسبب فوضى سياسية وسوء الاوضاع الامنية وحكومات هشة وضعيفة غير قادرة على ادارة الدولة وأما تأثير توزيع الثروات على الجانب الاقتصادي فأنها تتمثل ب: الموازنة واقرارها والفساد بكل اشكالها ومستويات الدخل وتوزيعها واعادة الاعمار في الحافظات المتضررة وتحديد تصدير الكميات المنتجة من النفط ...الخ .

أن الانظمة السياسية واستقرارها تتحكم بها القوى الخارجية من التنمية والعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات فضلاً عن السلوك السياسي الخارجي في السابق لأنه سند الدولة تكون من دول كبرى ولاسيما الدول النامية مثل العراق اذ هناك قوى تسندها فيكون للشأن الخارجي دور في توزيع تلك الثروات ، ولكن في الوقت ذاته لا تستطيع الدولة تتبع سلوك سياسي خارجي بمعزل عن السلوك السياسي الداخلي وفي حال عدم تلائم الاخيرة مع السلوك السياسي الدولي فيؤدي الى خلق دخلات والذي ادى الى انعدام العدالة الاجتماعية التي تقع على عاتق الدولة في تحقيقها والتوزيع العادل لثروات وبصورة متساوية وبذلك أن الثروة النفطية لم تحقق اية استقرار سياسي او اقتصادي في الواقع العراقي بل خلقت ازمات بين المركز والاقليم وزيادة وتأجيج ثورات الفقر والجوع وسوء ادارة وتوزيع الموارد والثروات الوطنية والذي أثر على القطاعات الاخرى الاجتماعية والثقافية ، ويتم تقديم استقرار الجانب السياسي على الاقتصادي .

الخاتمة

ان من اكثر المشاكل والخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان منذ اقرار الدستور العراقي النافذ لعام 2005هو ادارة الثروة النفطية وآلية توزيعها وادارتها على الرغم من اللقاءات والاجتماعات والمبادرات بين الطرفين لحل تلك المشاكل والمعوقات المالية والفنية وللحفاظ على الثروة النفطية عبر قانون النفط والغاز، اذ أن تشريع القانون سيحد من التدخلات الخارجية والتي لها دور في زيادة المشاكل السياسية والاقتصادية في ظل عجز الحكومات المتعاقبة في النهوض بالواقع ورفع القدرة الانتاجية النفطية وتنظيمها، وأن غياب الاستقرار السياسي سيؤدي الى خلخلة استثمار الصناعة النفطية وانكماشها وعدم امتلاك القدرة لتطوير الحقول النفطية ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي ضرورة العمل على اضافة طاقات انتاجية تكون قادرة على تصدير منتجاتها عبر زيادة فرص العمل وتوفير الخدمات والمنافع العامة وتقليل التفاوت بين الثروات والدخول في ظل عدم القدرة على تحقيق الاستثمار والتنمية في بيئة غير آمنة ومستقرة وفوضى سياسية وانتشار الفساد وبالنتيجة تؤدي الى غياب الاستثمار، وضرورة تقييم تلك السياسات تكون عبر مراجعة وتحليل النفقات العامة والايرادات العامة والية توزيعها وتقديرات والمؤشرات الاقتصادية من اسعار النفط والقيمة المضافة وقيمة الانتاج المحلي والاجمالي ومعدل النمو السنوي .

الاستنتاجات

1- البيروقراطية في تقلد المناصب الادارية في الحكومة ولا سيما صانعي القرارات وعلى أسس المحاصصة السياسية وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة للدولة .
2- هناك الكثير من العوامل التي ساهمت في تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية والبيئية ولا سيما بعد عام 2003 على الرغم من امتلاك الدولة للثروة النفطية والغاز وبكميات كبيرة .
3- ازداد حجم الايرادات النفطية اضعاف ما كانت عليه قبل عام 2003 وبالتالي ازداد نصيب الفرد بشكل اكبر على الرغم من زيادة عدد السكان في الوقت الذي تراجعت مستويات الخدمات وتدني المستوى الاقتصادي وزيادة الفقر والبطالة والفساد وغيرها من المؤشرات السلبية فكانت الادارة دون

المستوى وسببت بآثار سلبية على الجوانب الاقتصادية والسياسية .

4- تفشي الفساد المالي والاقتصادي والاداري في وزارة النفط من عقود واتفاقات مع شركات وهمية واستثمارات ليست لها وجود على ارض الواقع فضلا عن تهريب المستمر للنفط وحرق الغاز الطبيعي وعدم استثمارها نتيجة الاهمال وسوء الادارة في عقد تلك الاتفاقيات مع الجهات المختصة فكل ذلك ادى الى هدر وفساد في الثروة النفطية والغاز وعدم استثمارها بالشكل الامثل .

5- غالباً ما تكون الشركات النفطية التي يتم تعاقد معها ضعيفة الاداء ولها تأثير ونفوذ على الحكومة المركزية في ظل امكاناتها وقدراتها المحدودة والامتيازات الممنوحة لها .

6- عمل الحكومة العراقية على وضع شركات مستثمرة لدى حكومة اقليم كردستان في القائمة السوداء فأن ذلك يوحي الى انعدام المصداقية والثقة لدى المستثمر الاجنبي في استثمار امواله في بيئة غير آمنة ومستقرة لا تضمن له حقوقه وتهدد مصالحه .

7- الافتقار الى معرفة الاحتياطات النفطية المؤكدة لكل الاراضي العراقية ، ويؤثر ذلك في مكانة وموقع واهمية النفط العراقي في الاسواق العالمية ، وضعف قدرات شركات النفط العراقية للاستغلال الامثل للثروة النفطية نتيجة الافتقار الى التقدم التكنلوجي ورأس المال والخبرات الفنية والادارية للإنتاج في القطاع النفطي واستثمارها .

التوصيات

1- عمل الحكومات العراقية في ظل انظمتها السياسية على توزيع الثروات بشكل عادل وتقديم الجانب السياسي على الاقتصادي لان الاستقرار السياسي هو الاساس في جلب الاستثمارات والشركات النفطية الاجنبية لاستثمار رؤوس اموالها لتضمن مصالحها وسعر صرف ثابت ومعدل نمو اقتصادي مرتفع في ظل بيئة اقتصادية مستقرة ، فضلاً عن ذلك ضرورة وجود مؤسسات سياسية فاعلة ومؤثرة وضابطة لسلوك القائمين على ادارة الدولة .

2- دور الدولة في الاشراف والتنظيم على الثروة النفطية وفقاً لدستور العراقي النافذ لعام 2005 وخلق بيئة ملائمة لاستثمار المواطنين اموالهم الواردة لهم في الاقتصاد العراقي داخل الدولة بدلا من تصديرها الى الخارج ، اي ربط الثروة النفطية بالمواطنين هم المالكون الاصليون لتلك الثروة ووفقا لقانون والدستور.

3- ضرورة صياغة سياسات اقتصادية لتوجيه مسارات النمو في كل القطاعات وذلك عبر الاستثمارات الحكومية المعتمدة على الايرادات النفطية واعتماد التنويع الاقتصادي وليس الاقتصار على الثروة النفطية بصفته موردًا اساسيًّا للموازنة العامة للدولة لتقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية .

4- الافادة من الثروة النفطية من قبل الحكومات والسلطات الحاكمة في تحديد سياساتها باتجاه تحقيق مصالح الافراد والقضاء على الفساد والفشل السياسي والاقتصادي والعمل على التوسع الاقتصادي عبر تحديد أولويات الاستثمار والبحث عن مصادر جديدة للإنتاج وتطوير واستكمال مشاريع البنى الاساسية .

5- اعتماد موازنة للبرامج تكون مراقبة ومنظمة من قبل الحكومة المركزية مع تدخل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في ظل حكومة رشيدة قادرة على ادارة صارمة وتعمل على وفق القانون والدستور .

6- وجود شركة نفط عراقية في الحقول المنتجة للنفط وادارتها من قبل الجهات الحكومية المحلية وتطويرها للقدرات والامكانات لاستثمار الطاقات الانتاجية وتنميتها .

7- لعب الحكومة المركزية دور المنظم والمراقب للشركات النفطية في ادارة العقود والاستثمارات سواء مع الافراد او المحافظات أو الاقاليم أو الشركات الاجنبية وتشجيع الحكومة للقطاع الخاص للاستثمار مع الشركات الاجنبية على وفق القانون والدستور ليؤدي الى تعزيز الاستثمار وزيادة ايرادات الدولة وتحقيق التطور والتنمية على المستويات كافة .

8- حل الخلافات العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان على اسس الحوار واحترام وجهات النظر وتبادل الآراء وفقاً للمصلحة الوطنية والدستور والقانون وفتح آفاق وعلاقات جديدة لغرض الاستثمار وحسن استغلال الثروات ودعم الاقتصاد والانتاج الوطني لتحقيق التنمية الانمائية المستدامة .

9- التعاون وتنظيم العلاقات بين الحكومة المركزية والمتمثلة بوزارة النفط وبين حكومة اقليم كردستان واعتماد المقاييس الدولة في العقود وجولات التراخيص بهدف زيادة الطاقة انتاجية .

فضلاً عما تقدم الافادة من الخبرات الاجنبية والتكنلوجيا والتوسع في الجانب الاستثماري عبر التعاقد بصفة شريك مع الشركات

الاجنبية في ظل ادارة من الجانب الوطني وتمثيلهم باللجان ، وعمل كوادر الشركات الاجنبية بتدريب الملاكات الوطنية والافادة من خبراتهم وامكانياتهم الفنية والعلمية ..الخ والاخذ بتجارب الدول النفطية المصدرة للنفط والافادة منها ولا سيما في انتاج النفط وآلية تصديرها ومعرفة آليات اقامة مصافي جديدة التي تضمن تحقيق ارباح عبر الاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية النفطية ، فضلاً عن ذلك بالإمكان القضاء على مشكلة البطالة عبر توفير فرص عمل للعامليين العراقيين في القطاع النفطي ويكون ذلك بتشغيل الايدي العاملة المحلية من جهة وتطوير وتدريب الملاكات دون الحاجة الى العمالة الاجنبية .

الهوامش

(1) اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ، دار المواهب للنشر ، النجف ط1 ، 2011 ، ص2

(2) احمد سلمان محمد المعموري ، النفط في الاستراتيجية الامريكية بعد احتلال العراق ، مجلة المستقبل ، مركز دراسات بحوث الوطن العربي ، العدد 11 ، 2005 ، ص179

(3) خضير عباس النداوي ، التحديات التي تواجه قانون النفط والغاز الجديد في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 11 ، العدد 1 ، 2009 ، ص114

(4) يوزع الاحتياطي العراقي على 80 حقلا نفطيا تقريبا في معظم المحافظات وتحتل محافظة البصرة بامتلاكها اعلى نسبة من احتياطي تقدر بحوالي 59% وتليها كركوك ، اما الاحتياطي من الغاز الطبيعي فتقدر حوالي (3694) مليار متر مكعب ويحتل العراق المرتبة الخامسة عربيا بامتلاكها للغاز الحر والمصاحب ، ينظر : منظمة الاقطار المصدرة للبترول – اوبك ، شبكة المعلومات الدولية ، 2020 ، على الموقع : http://www.opec.org/opec-web-/en/data-graphs/33/htm

(5) عصام الجلبي ، قراءة في صناعة النفط والغاز في العراق ، دراسة مقدمة الى ندوة مستقبل العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص

(6) نبيل جعفر عبد الرضا وخالد مطر مشاري ، مستقبل الدولة الريعية في العراق ، شركة الغدير للطباعة والنشر ، البصرة ، ط1 ، 2016 ، ص85

(7) كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي ، الصناعة النفطية في العراق : التحديات والافاق ، مركز العراق للدراسات ، 2015 ، ص120

(8) هيثم عبد الله سلمان واحمد صدام عبد الصاحب ، امكانيات اوبك الخليجية في سوق النفط العالمية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 358 ، بيروت ، 2008 ، ص44

(9) عدنان الهي جانه ، الدور الصيني : حدود الدور واحتمالات المستقبلية في كتاب احتلال العراق الاهداف – ونتائج المستقبل ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوطن العربي ، بيروت ، 2004 ، ص239

(10) ينظر قانون رقم 36 لعام 2003 في قانون ادارة الدولة العراقية لمرحلة الانتقالية لعام 2004

(11) ينظر الدستور العراقي النافذ لعام 2005 ، المادة 111

(12) ينظر الدستور العراقي النافذ لعام 2005 ، المادة 112 أولا وثانيا

(13) اعتمدت مسودة قانون النفط والغاز على نص المادتين 111 و112 من الدستور العراقي لعام 2005 وفي ضوء المواد 2 و49 و109 و 110 التي تحدد السلطات ومسؤوليات الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات المنتجة في القطاع النفطي ، للمزيد ينظر الدستور العراقي النافذ لعام 2005 ، المادة 115 ونص المواد المذكورة اعلاه

(14) ورد كلمة العراقي لكن شركات القطاع الخاص غير قادرة على منافسة الشركات الاجنبية عند عرض عقود الاستثمار بسبب قلة المستلزمات الانتاج وضعف الامكانيات المادية والمالية ، ينظر: عبد الجبار عبود الحلفي ، الاقتصاد العراقي (النفط –الاحتلال الهيكلي – البطالة) مركز العراق للدراسات ، 2008 ، ص100

(15) أن عدم الاخذ بنظر الاعتبار بالقوانين التي تخص الجانب النفطي يعد خرقا كقانون تأسيس شركة النفط العراقية عام 1964 وقانون تأميم النفط العراقي عام 1972 وقوانين اخرى تخص عمليات الانتاج والاستخراج والاستثمار الملي الداخلي ولا يسمح للأجنبي بالاستثمار ، للمزيد ينظر : عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام متعب الجبوري ، النفط واحتلال العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2011 ، ص

(16) نص الدستور العراقي لعام 2005 على مشاركة الاقليم مع الحكومة المركزية برسم السياسات والاستراتيجيات لتطوير

الثروات النفطية وتحقيق المصلحة العليا للشعب العراقي ، ينظر : دراسة : قانون النفط والغاز وتوزيع الثروات في العراق ، 2008/2/19 ، على الموقع : www.albawaba.com/ar

(17) تضمن الاجيال القادمة حقوقها ومصالحها عر ضمان حقهم في الثروات النفطية على وفق الدستور لعام 2005 في نص المادتين 111 و112 وتوزيع عوائد تلك الثروات على الاجيال القادمة بض النظر عن عدم استقرار اسعار النفط وعد العراق من الدول الريعية ، ينظر : حسين رشيد جاسم جواد ود. احمد فاضل حسين ، حقوق الاجيال القادمة في الثروات الطبيعية : النفط والغاز وفق دستور 2005 ، جامعة ديالى – كلية العلوم السياسية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، مجلد 11 ، عدد 2 ، 2022 .

(18) محمد صالح شطيب ، اثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية ، مجلة الدراسات اقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 30 ، 2013 ، ص360

(19) يوسف مجيد ونعيم صباح جراح ، استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لقياس الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي ، مجلة الخليج العربي ، العدد 2 ، المجلد 44 ، جامعة البصرة ، 2016 ، ص115

(20) صبري زاير السعدي ، الثروة النفطية والمشروع الاقتصادي الوطني في العراق : بديل الاقتصاد السياسي للريع النفطي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 480 ، 2019 ، ص64

(21) حامد عبد الحسين الجبوري ، سوء ادارة الايرادات النفطية في العراق بعد عام 2003 ، مركز الفرات للنشر ، 2023/2/23

(22) مدير الشركة (علاء خضر الياسري) اذ تعمل الشركة بكلفة تصل الى نحو 600 الف برميل يوميا من النفط الخام العائد الى البصرة من النفط المتوسط والثقيل ونفط خام من كركوك ، وتعاقدت الشركة مع شركات تمتلك طاقات نفطية تصل نحو 60% من طاقات التصفية الكلية في قارة اوربا ، فضلا عن ذلك تبحث الشركة عن الفرص المتاحة لتسويق النفط العراقي ومفاتحة الشركات الاوربية التي لاتمتلك تعاقدات معها لزيادة صادرات والمبيعات من الخام العراقي في ظل التزام العراق بقرارات اوبك وسعيها الى استقرار اسواق النفط العالمية وتوازن العرض والطلب اذ تعتمد الشركة على آلية السعر الرسمي المعلن لجميع الاسواق لبيع كميات النفط في تحديد الاسعار ولكل نوع من النفط وشهريا وفقا لمتغيرات التي تطرأ على اسواق النفط العالمية ، ينظر : الطاقة ، 2022/6/22 ، على الموقع attaqa.net.com

(23) وزارة النفط العراقية تهدد اقليم كردستان ب 10 اجراءات تصعيدية ، 2022/5/10 ، على الموقع : www.attaqa.com./ar

(24) الخلاف بين الطرفين هو ان الحكومة الاتحادية ترى ضرورة اخضاع الحقول النفطية في الاقليم الى سيطرة الحكومة المركزية وواردتها في الخزينة العامة للدولة بينما تصرح حكومة الاقليم ان الصادرات الاقليم في الحقول النفطية هي من حق الاقليم وتخضع لإدارتها لأنها تقع ضمن اراضيها ولها سلطة في منح التراخيص للشركات ، ينظر : ابراهيم صالح ، ادارة الثروة النفطية .. ازمة قديمة تطل برأسها في العراق ، تقرير صادر 2021/2/25 ، على الموقع : aa.com.tr/ar/

(25) احمد عيد ، خلافات سياسية تعرقل قانون النفط والغاز ، 2023/2/22 ، على الموقع : www.alaraby.com.uk

المصادر

- اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ، دار المواهب للنشر ، النجف ط1 ، 2011
- احمد سلمان محمد المعموري ، النفط في الاستراتيجية الامريكية بعد احتلال العراق ، مجلة المستقبل ، مركز دراسات بحوث الوطن العربي ، العدد 11 ، 2005
- خضير عباس النداوي ، التحديات التي تواجه قانون النفط والغاز الجديد في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 11 ، العدد 1 ، 2009
- منظمة الاقطار المصدرة للبترول – اوبك ، شبكة المعلومات الدولية ، 2020 ، على الموقع : http://www.opec.org/opec-web-/en/data-graphs/33/htm
- عصام الجلبي ، قراءة في صناعة النفط والغاز في العراق ، دراسة مقدمة الى ندوة مستقبل العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005
- نبيل جعفر عبد الرضا وخالد مطر مشاري ، مستقبل الدولة الريعية في العراق ، شركة الغدير للطباعة والنشر ، البصرة ، ط1 ، 2016

- كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي ، الصناعة النفطية في العراق : التحديات والافاق ، مركز العراق للدراسات ، 2015
- هيثم عبد الله سلمان واحمد صدام عبد الصاحب ، امكانيات اوبك الخليجية في سوق النفط العالمية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 358 ، بيروت ، 2008
- عدنان الهي جانه ، الدور الصيني : حدود الدور واحتمالات المستقبلية في كتاب احتلال العراق الاهداف – ونتائج المستقبل ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوطن العربي ، بيروت ، 2004
- ينظر قانون رقم 36 لعام 2003 في قانون ادارة الدولة العراقية لمرحلة الانتقالية لعام 2004
- الدستور العراقي النافذ لعام 2005
- عبد الجبار عبود الحلفي ، الاقتصاد العراقي (النفط – الاحتلال الهيكلي – البطالة) مركز العراق للدراسات ، 2008 ، ص100
- عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام متعب الجبوري ، النفط واحتلال العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2011
- دراسة : قانون النفط والغاز وتوزيع الثروات في العراق ، 2008/2/19 ، على الموقع : www.albawaba.com/ar
- حسين رشيد جاسم جواد ود. احمد فاضل حسين ، حقوق الاجيال القادمة في الثروات الطبيعية : النفط والغاز وفق دستور 2005 ، جامعة ديالى – كلية العلوم السياسية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، مجلد 11 ، عدد 2 ، 2022 .
- محمد صالح شطيب ، اثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية ، مجلة الدراسات اقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 30 ، 2013
- يوسف مجيد ونعيم صباح جراح ، استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لقياس الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي ، مجلة الخليج العربي ، العدد 2 ، المجلد 44 ، جامعة البصرة ، 2016
- صبري زاير السعدي ، الثروة النفطية والمشروع الاقتصادي الوطني في العراق : بديل الاقتصاد السياسي للريع النفطي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 480 ، 2019
- صبري زاير السعدي ، معايير التوزيع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الريع النفطي : حالة السعودية ، المستقبل العربي ، العدد 464 ، 2017
- حامد عبد الحسين الجبوري ، سوء ادارة الايرادات النفطية في العراق بعد عام 2003 ، مركز الفرات للنشر ، 2023/2/23
- الطاقة ، 2022/6/22 ، على الموقع attaqa.net.com
- وزارة النفط العراقية تهدد اقليم كردستان ب 10 اجراءات تصعيدية ، 2022/5/10 ، على الموقع : www.attaqa.com./ar
- ابراهيم صالح ، ادارة الثروة النفطية .. ازمة قديمة تطل برأسها في العراق ، تقرير صادر 2021/2/25 ، على الموقع : aa.com.tr/ar/
- احمد عيد ، خلافات سياسية تعرقل قانون النفط والغاز ، 2023/2/22 ، على الموقع : www.alaraby.com.uk